القضية الجزائرية في الأمم المتحدة "1955-1957"
أو معركة التدويل من أجل "حق الشعب الجزائري في تقرير المصير"

د.عمر بوضربة، قسم التاريخ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة. الجزائر.

مقدمة:

إذا كان التدويل بالنسبة لجبهة التحرير الوطني إبان الثورة الجزائرية شكل أولوية نصت عليها مواثيقها الأساسية الأولى مثل بيان أول نوفمبر 1954 ووثيقة مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، فإن الوجهة الأساسية التي استهدفتها كانت بلا منازع هيئة الأمم المتحدة مصدر الشرعية الدولية، سنحاول من خلا ل مقالنا هذا معالجة إشكالية أساسة هي:استراتيجية ج.ت.و لتدول القضية الجزائرية في هيئة الأمم .وكيف يمكن تقييم تطور عملية تسجيل ومناقشة القضية الجزائرية في الهيئة الأممية؟

1-إستراتيجية جبهة التحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:

تصدّرت مسألة تدويل القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة لائحة أولويات السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، وذلك منذ إصدار أول بيان لها "بيان أول نوفمبر 1954"، فبعد التعريف بأبعاد القضية الجزائرية وبطبيعة الثورة التي تشهدها على أنّها تستهدف التخلص من السيطرة الاستعمارية الفرنسية، وحشد الدعم من أقرب الحلفاء الطبيعيين للشعب الجزائري وهي الدول العربية والدول المستقلة حديثا، اندفع الوفد الخارجي في وقت مبكّر باتجاه كواليس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك من أجل دحض أطروحات الحكومة الفرنسية التي تعتبر "حرب الجزائر مسألة داخلية".

وفي هذا الإطار كان أبرز نشاطين دبلوماسيين لجبهة التحرير الوطني خلال سنة 1955 هو إرسال مذكرة لمجموعة كولومبو (الباكستان، سيلان، الهند، بورما، إندونيسيا) لدعم تسجيل ثم دراسة القضية الجزائرية والتونسية والمغربية في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وسعى الوفد الخارجي للمشاركة في مؤتمر الدول الأفروآسيوية باندونغ الإندونيسية في شهر أفريل1955 والدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر من ذات السنة، وحاولت ج.ت.و من خلال حضور هاذين المحفلين الدوليين الرد على الادعاءات الفرنسية وتصوير قضية خلافاتها مع الحكومة الفرنسية على أنّها "حالة اعتداء" وليست قضية تمرد في إطار "الداخل الفرنسي"، كما سعت إلى تأكيده الهيئات الفرنسية الرسمية وغير الرسمية.[658]

لم يخدم الواقع الدولي الثورة الجزائرية عند انطلاقتها في نوفمبر 1954 من أجل طرح القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد اتسم هذا الواقع بالنفوذ الفرنسي وبنجاح الحكومة الفرنسية -منذ 1830- في طمس معالم الدولة الجزائرية وتغييبها دوليا ولجوئها إلى المغالطة والتضليل، وتوقيت اندلا ع الثورة الجزائرية-نوفمبر1954- فالثورة الجزائرية عند بداية أشغال الدورة التاسعة في سبتمبر 1954 كانت في طور الإعدادات

---

[658] أحمد بن فليس: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1962/58، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1983، ص ص:338-339.

و: أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني-من1-11-54 إلى19-09-1958، رسالة ماجستير، إشراف جمال قنان، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،2001-2002، ص 69.

الأخيرة ولما تكن قد اندلعت بعد، وفي نوفمبر 1954 لم يكن صدى الثورة قد بلغ مسامع القوى الحليفة لقضايا التحرر، وهو ما جعل الدول الإفريقية و الآسيوية بما فيها الدول العربية تتردّد سنة 1954 في تقديم القضية الجزائرية إلى جانب قضيتي تونس والمغرب الأقصى لدراستها في الأمم المتحدة في إطار برنامج الدورة العاشرة لجمعيتها العامة.

ونظرا للتموقع القوي لفرنسا في مجلس الأمن الدولي بحكم أنّها من الأعضاء الخمس الدائمين المتمتّعين بحقّ النقض–الفيتو– فقد ركّزت ج.ت.و جهودها لتدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم على جمعيتها العامّة، رغم أنّ إقناع هذه المؤسسة الأممية لم يكن بالأمر الهيّن، وذلك نظرا لما تتمتّع به فرنسا من دعم أمريكي حاولت استغلاله لترهيب الكتلة الأفروآسيوية من الإقدام على الدفع بالقضية الجزائرية في جدول أعمال ج.ع. للأمم المتحدة، ثم فيما بعد اقتراح مشاريع لوائح لفائدة ج.ت.و ، فمثل هذا الضغط و التهديد يمكن استنباطه مثلا من خلال تصريح وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون فوستر دلاس يوم 1957/02/04 عندما صرّح بمناسبة انعقاد أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر 56/ 1957 قائلا: "إنّ الو.م.أ مقتنعة بأنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يمكن أن تُقدّم أية لائحة عملية حول القضية الجزائرية. أتمنّى أن لا تُحاول ذلك، الوضع في الجزائر معقّدٌ جدا..".[659]

لكن ج.ت.و لم تيأس فجنّدت لجنة التنسيق والتنفيذ أكفأ إطاراتها لإحداث اختراقات في صفوف الحلفاء الطبيعيين لفرنسا، وذلك بالنفاذ إلى الأوساط القريبة من صنع القرار بالدول الغربية مثل بريطانيا والولايات المتحدة.أ وإيطاليا وألمانيا الغربية، ومحاولة استمالة بعض رجال الأعمال وتجار الأسلحة لتتمكّن فيما بعد من كسب ثقة أحزاب سياسية وتعاطفها مع القضية الجزائرية ومطالبتها بالحل السلمي وتطبيق مبدأ حق تقرير المصير على الشعب الجزائري[660]، وإدراكا منها بأنّ الدعم الذي تنشده سيكون من دول العالم الثالث فقد ركّزت جهودها عليها لإحداث الفارق في الأمم المتحدة.

و قد بذل الجزائريون جهدا كبيرا في الحصول على الدعم لتدويل القضية الجزائرية في هيئة عالمية نُظِّر لها للعب دور حامي السلام العالمي ومحرر الشعوب المستعمرة، فقدّموا بواسطة حسين آيت أحمد ومحمد يزيد مذكرة لرؤساء الدول المجتمعة في باندونغ تضمّنت طلبا لعرض القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتسجيلها في جدول أشغال جمعيتها العامة، وتم تقديم مذكرة أخرى لزعماء الدول الثلاث: يوغسلافيا ،مصر والهند، المجتمعين في بريوني اليوغسلافية يوم 18 جويلية 1956،المذكرة التي أمضاها كل من: فرحات عبّاس ، محمد لمين دبّاغين ،أحمد فرنسيس و محمد يزيد ، بعد لقائهم بالزعماء: تيتو وعبد الناصر ونهرو، وقد أعلنت ج.ت.و في مذكرتها شروطها في السّلام ووقف إطلاق النار.[661]

---

[659] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،1999، ص 116.

[660] المرجع نفسه، ص ص:116-117.

[661] ذكر بنيامين سطورا بأن فرحات عبّاس التقى تيتو في جويلية 1956 لكن عبّاس في كتابه" تشريح حرب " لم يشر إلى ذلك، وكذلك لم يشر رضا مالك إلى اللقاء واكتفى بالإشارة إلى توجيه مذكرة إلى الزعماء الثلاثة (تيتو، نهرو، عبد الناصر) ،عد إلى:

2 – استراتيجية الجمهورية الفرنسية الرابعة في الأمم المتحدة:

تعد فرنسا من الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي وهو ما جعلها في مأمن من تمرير أي مشروع لائحة أو قرار أممي بشأن الوضع في الجزائر من بوابة مجلس الأمن الدولي، لذلك فإنّ ج.ت.و ركّزت جهودها في الهيئة الأممية على جمعيتها العامة مُحاولةً إحداث الاختراق بشأن التدويل، وارتكزت في ذلك على دعم الدول العربية والكتلة اللأفروآسيوية، بينما اعتمدت الدبلوماسية الفرنسية على دعم حلفائها وبالخصوص الولايات المتحدة و بريطانيا السند القوي للدبلوماسية الفرنسية في عهد حكومات الجمهورية الرابعة خاصة في مجلس الأمن الدولي.[662]

على إثر الطلب الذي تقدّمت به أربع عشرة دولة إفريقية وآسيوية من دول مؤتمر باندونغ في 26 جويلية 1955 إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تسجيل القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها في دورتها العاشرة على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها، احتج المندوب الدائم لفرنسا بالأمم المتحدة معتبرا المسألة متعلِّقة بالشأن الداخلي الفرنسي ولا يحق للأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا[663]، فقرّر المندوب الفرنسي مقاطعة الجلسات بخصوص أحقية تسجيل القضية الجزائرية من عدمه والتي دامت ثلاث جلسات، كما عمدت فرنسا بالتنسيق مع حلفائها من دول أمريكا اللاتينية بالخصوص إلى تقديم مشروع قرار لذات الموضوع ومضاد لمشروع القرار الذي تقدمت به المجموعة الأفروآسيوية ، وهو الأمر الذي يمكن إدراجه ضمن الحرب المضادة في الأمم المتحدة كرد فعل على التقدم الذي أحرزته ج.ت.و في الهيئة الدولية .

ورغم المساندة الكبيرة التي تلقّتها فرنسا في الجمعية العامة إلا أنّ جبهة التحرير حقّقت أوّل نصر دبلوماسي في هذه الهيئة الدولية الكبرى، حيث تحصّلت في تصويت 30 سبتمبر 1955 على أغلبية بسيطة بـ 28صوتا مقابل 27 صوتا، لصالح مشروع القرار الذي تقدّمت به الدول الأفروآسيوية، في حين رفضت الجمعية العامّة القرار الذي تقدّمت به كتلة الدول اللاتينية، وفي ذات اليوم قرّرت الجمعية العامة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، فقام مندوب فرنسا بتهديد الجمعية العامة بقوله :"..فحكومتي ترفض قبول أي تدخل للأمم المتحدة..ويعتبر باطلا و لاغيا لما قد توصي به الجمعية العامة في هذه القضية"، و في اليوم الموالي أي 1 أكتوبر 1955 قرّر الوفد

Benjamin Stora - ZAKYA Daoud : Ferhat Abbas Une Autre Algérie, CASBAH Editions, ALGER, 1995, p254. و: Ferhat Abbas : Autopsie d'une guerre, Ed LAURORE ,PARIS ,1980,p183.

وأيضا: Rédha Malek: L'Algérie à Évian, Histoire des négociations secretes1956/1962,Editions Dahlab,Alger,1995 ,pp:28-29.

[662] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص :116 -118.

[663] C.A.N : G.P.R.A, M.A.E, Boite N°05, Dos 08, Rap : La question Algérienne et l'O.N.U., 1 Décembre1960, p02.

الفرنسي الانسحاب من الجمعية العامة ولم يعد إلى أشغالها إلا في 25 نوفمبر 1955 بعدما تمّ تأجيل مناقشة القضية الجزائرية.[664]

لقد أدّت مناورات الوفد الفرنسي عن طريق المقاطعة والانسحاب من المناقشات إلى تراجع بعض البلدان عن دعمها لتسجيل القضية في الدورة العاشرة، بالإضافة إلى أن رد الفعل الفرنسي العنيف دفع بعض الدول الإفريقية و الآسيوية إلى التخوف من إمكانية اعتراض فرنسا وحلفائها على انضمام بعض الدول حديثة الاستقلال إلى حظيرة الأمم المتحدة، انتقاما من مناقشة القضية الجزائرية، لذا فقد فضّلت المجموعة الأفروآسيوية ترك إمكانية مناقشة القضية في الدورة الحادية عشرة.[665]

حاولت فرنسا رفض تسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة بالاعتماد على ميثاق الهيئة ذاتها، فاعتبرت القضية داخلية والهيئة الدولية غير مخوّلة بتسجيلها ودراستها وذلك بالاعتماد على مضمون المادة الثانية في فقرتها السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، وقد ذهب مندوب فرنسا إلى أنه "يمنع على الأمم المتحدة مناقشة الشؤون الداخلية لفرنسا، مادامت الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، ومادام الجزائريون من جميع الأجناس والعقائد مواطنون فرنسيون ...إن جميع الدول التي كان لها تأثير دولي قد اعترفت بحق فرنسا في ضم الجزائر منذ القرن التاسع عشر ..لا توجد أمّة جزائرية لها كيان منفصل عن الأمّة الفرنسية".[666]

وذهبت الحكومة الفرنسية إلى التشدّد في موقفها أكثر حين قرّرت سحب وفدها الدائم في الأمم المتحدة وعدم المشاركة بعد ذلك في دورة الجمعية العامة المخصّصة لمناقشة المشكلة الجزائرية باعتبار أن هذا الأمر يعد انتهاكا واضحا وصارخا لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

أمام التقدّم الذي أحرزته دبلوماسية ج.ت.و في الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة لم تيأس الحكومة الفرنسية من كسب المعركة الدبلوماسية؛ فلجأت إلى أساليب المراوغة لكسب الرأي العام العالمي وكسب المزيد من الوقت لإخماد نار الثورة المتأجّجة في الجزائر، ومن ضمن هذه الأساليب ازدواجية الخطاب فهي مثلا من جهة تصرّح للهند و مصر –الدولتان الفاعلتان في الكتلة الأفروآسيوية–بأنّها تريد التفاوض وتسعى إليه؛ كما حاولت خداع الرأي العام الدولي باستعمال بعض المصطلحات التي توحي بنيتها في الحل السلمي من ذلك مثلا "السلم و المفاوضات"[667]، ومن جهة أخرى تصرّح بأنّ الجزائر مقاطعة فرنسية، ويشكّل اختطاف خيضر، بن بلّة ،بوضياف ، آيت أحمد ذروة التناقض في الخطاب الدبلوماسي الفرنسي، بما أن هذه السابقة جاءت بعد أشهر من بدء الحكومة الفرنسية بزعامة الحزب الاشتراكي الفرنسي في إجراء مجموعة من الاتصالات مع ممثلي ج.ت.و في كل من القاهرة و روما ثم بلغراد.[668]

---

[664] محمد علوان: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957-1958)، ترجمة: علي تابليت، سمير حشاني، عبد العزيز بوكنة، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/01، وزارة المجاهدين، الكرامة للطباعة و النشر، الجزائر،2007، ص ص:56،58.

[665] أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص ص :340-343.

[666] المرجع نفسه، ص 343.

[667]CAN: GPRA, boite5, dos:8, doc: MAE "La question Algérienne et l'ONU",1/12/1960, p2.

[668] Rédha Malek : L'Algérie à Évian, Op.cit., p : 29.

هذا ما دفع بممثل ج.ت.و في نيويورك محمد يزيد يوم 26 أكتوبر 1956 لإدانة هذا السلوك المنافي للأعراف الدولية، كما قام بكشف أمر الاتصالات السرية مع بيير كومين Pierre Commin لتأكيد عدم وفاء الفرنسيين لوعودهم بحلّ المشكل بالطرق السلمية والتأكيد على ازدواجية خطابهم و سوء نواياهم.[669]

وعلى إثر تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الحادية عشر في سبتمبر 1956 قام وزير الخارجية الفرنسي أنطوان بيناي Antoine Pinay بالانسحاب والامتناع عن المشاركة في جلسات المناقشة، وقد نجحت مناورته هذه بحيث تراجعت العديد من البعثات عن مواقفها المؤيدة لج.ت.و بدعوى ضرورة تفادي حرمان الهيئة الأممية من تعاون فرنسا، وهو ما دفع البعثة الفرنسية بالعودة إلى مكانها بالقاعة لكن هذه المناورة لم تغير واقع الحال لأن القضية الجزائرية سجّلت بأغلبية في الدورة الحادية عشر وستسجّل حضورها بشكل منتظم في جلسات الدورات القادمة إلى غاية استقلال الجزائر.[670]

وبعد فتح النقاش حول القضية الجزائرية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة في فيفري 1957،ظلّت الحكومة الفرنسية تؤكّد على عدم أهلية منظمة الأمم المتحدة و تحتج على تدخلها في شأن داخلي للدولة الفرنسية، كما تحدّثت البعثة الفرنسية في الجمعية العامة لذات المنظمة عن السياسة الفرنسية في الجزائر و خاصة ما يتعلق بمشروع "القانون الإطار""La loi cadre" ، ووعود بسلام قريب و ذلك كلّه من أجل تطمين الرأي العام العالمي الذي أبدى قلقه من تصاعد حدّة المواجهة في الجزائر، و هو ما دفع بالمجموعة الأفروآسيوية عند إيداعها لطلب التسجيل في الدورة الموالية -1957- إلى الإشارة بأنّ: "منظمة الأمم المتحدة لم تسجّل مؤشرات لأيِّ تطور كان باتجاه تجسيد أهداف التوصية".[671]

كما استعانت فرنسا في هذا الاتجاه بحلفائها الاستراتيجيين في حلف الشمال الأطلسي (N.A.T.O) وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فقد قامت دول الحلف بدفع من و.م.أ وبريطانيا خاصة بمناقشة الشؤون الجزائرية لعديد المرات في اجتماعات مجلس حلف الشمال الأطلسي، بهدف تنسيق الجهود وحشد الدعم الدبلوماسي للموقف الفرنسي، ولم تكتف دول الحلف باجتماعات الحلف بل استغلت مؤتمرات الكتلة الغربية لطلب الدعم للحليفة فرنسا مثل اجتماع حلف جنوبي شرق آسيا(O.T.A.S.E) بمانيلا العاصمة الفلبينية في ربيع 1958.

وتجلّى هذا الدعم المطلق والمنسّق لدول ح.ش.أ. من خلال الدعم النوعي للموقف الفرنسي في كل دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كانت تصوّت جماعيا لصالح اللوائح التي تخدم الحكومة الفرنسية، وصوتّت بالرفض على مشاريع اللوائح التي اقترحتها الدول الأفروآسيوية والتي كانت في صالح جبهة التحرير.

---

[669] Idem,p29

[670] Ferhat Abbas : Autopsie d'une guerre, Op.cit., pp : 177-178.

[671] المقصود التوصية النهائية لدورة 1956 والتي ورد فيها: "الأمل في تعاون يُفضي إلى حل سلمي وديمقراطي وعادل يتمُّ التوصل إليه في إطار الوسائل المتوافقة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة"، عُد إلى: C.A.N : G.P.R.A, M.A.E, B:05, Dos: 08, Op. Cit, p3.

هذا على المستوى الجماعي أما على مستوى الدول فقد أبدت دول الحلف تأييدها المطلق لفرنسا في حرب الجزائر، وتجلى ذلك في التصريحات المنحازة بشكل واضح وصريح لفرنسا، والأمثلة على ذلك كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر:

– تصريح السفير الأمريكي في باريس دوغلاس ديلون Douglas Dillon يوم 20 مارس 1956 أمام الصحافة الدولية بأنّ الو.م.أ تدعم السياسة الجزائرية لفرنسا[672]، كما صرّح وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دلاس يوم 1957/02/04 بمناسبة أشغال الدورة الحادية عشر للأمم المتحدة:"إنّ الولايات المتحدة الأمريكية مقتنعة بأنّ الجمعية العامّة للأمم المتحدة لا يمكن أن تقدّم أية لائحة عملية حول القضية الجزائرية. أتمنى ألا تحاول ذلك، الوضع في الجزائر معقد جدا، ولا أدري إذا كان يمكن التوصل إلى صياغة نص ذي قيمة في الموضوع، بل إني أشك حتى في جدوى العمل على إيجاد مثل ذلك".[673]

وبالنسبة لبريطانيا فإنّها لم تدّخر جهدا لمساعدة الحكومة الفرنسية وخير دليل على ذلك مضمون البيان المشترك الذي توّج لقاء رئيسي حكومتي البلدين بريطانيا –هارولد ماكميلان Harold Mac Millan – وفرنسا –فليكس غايار Félix Gaillard –في 1957/11/26 حيث جاء فيه: "بعد تدارس الوضع في شمال إفريقيا اتفق الطرفان على ضرورة مواصلة فرنسا تبوّء مسئولياتها في شمال إفريقيا أين تتمتّع بوضع راق (أو بارز) وأين تسهم بشكل كبير في الدفاع المشترك عن العالم الحر..".[674]

وبعد تسجيل القضية الجزائرية في الدورة الموالية لجأت فرنسا إلى المناورات الدبلوماسية والدعائية، فهي وإن سلّمت بتدويل القضية –التسجيل في جدول الأعمال–إلا أنها ضغطت على وفود الدول خاصة من حلفائها إلى التزام مواقف غامضة أثناء المناقشات والتصويت وذلك لتجنب إصدار قرارات تدينها بالإجماع[675]، وواصلت إطلاق مبادرات غير جدية والتحجج بعدم وجود "مُحاور شرعي أو مقبول" بموازاة تصعيد مجهودها الحربي في الجزائر.[676]

وفيما يلي عرض موجز لتطور طرح ومناقشة القضية الجزائرية في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة وما بذلته الدول العربية والإسلامية والدول المحبة للعدالة من دعم كبير للقضية الجزائرية في هيئة الأمم.

3.تطور القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة:

أولا–في الدورة العاشرة 1955:

تنفيذا لتوصيات مؤتمر باندونغ قامت أربع عشرة دولة من إفريقيا و آسيا[677]بتوجيه رسالة إلى الأمين العام

---

[672] C.A.D : S.E.A.A, boite 7, Présidence du conseil, G.P.R.A, Ferhat Abbas : "Mémorandum sur la dénonciation du traité de l'atlantique nord"19/09/1960, P9.

[673] محمد العربي الزبيري:المرجع السابق،ص116.

[674] C.A.D : S.E.A.A, Op.cit., p9.

[675] أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص ص:337 و 356.

[676] CAN: GPRA, boite5,dos:8,doc: MAE "La question Algérienne et l'ONU" ,p2.

[677] الدول الأربع عشرة هي: أفغانستان، بورما، مصر، الهند، أندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، ليبيريا، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا،

للأمم المتحدة يوم 29 جويلية 1955؛ تضمنّت طلبا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث القضية الجزائرية في دورتها العاشرة و ذلك بتسجيلها ضمن جدول أعمالها ، و قد أشارت الرسالة إلى "أنه بناء على توجيه من حكوماتهم فإنّ الممثلين الأربعة عشر يطلبون من الأمين العام بأن يسجّل موضوع "قضية الجزائر "في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة"، كما أُلحقت بالرسالة مذكرة توضيحية أشارت في القسم الأول منها هذه الدول إلى أهمية مبدأ تقرير المصير في هيكل الأمم المتحدة و ميثاقها[678]،و قد عارض المندوب الفرنسي الدائم في الأمم المتحدة بشدة ما اعتبره تدخلا في الشؤون الداخلية لبلده، و ساندته في ذلك الدول الغربية و دول أمريكا الجنوبية.[679]

وفي هذا الصدد أشار محمد علوان السكرتير الأول في سفارة الجمهورية العراقية في واشنطن بأنّ المناقشة في الدورة العاشرة للجمعية العامة اقتصرت على الوجه الإجرائي للمسألة وكان الهدف من وراء ذلك إصدار قرار أهلية أو عدم أهلية الأمم المتحدة لبحث القضية الجزائرية، وبأنّ طرح المسألة أدى إلى انقسام شديد في الرأي وسط وفود الدول المناقشة خلال الجلسات الستّة التي خصّصت لمناقشة الأهلية من عدمها.[680]

خلال الجلسات التي خُصّصت لمناقشة أهلية الأمم المتحدة للشروع في دراسة القضية الجزائرية قدّم الرافضون والمؤيدون للأهلية براهين عديدة يمكن تقديم أهمها في الآتي:

-أولا: براهين الرافضين لتدخل الجمعية العامة:

تحجّج الوفد الفرنسي ووفود الدول الحليفة لفرنسا بمجموعة من البراهين والحُجج التي رأوها كافية لنفي أهلية الأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية وأهمّها:

-البرهان القانوني: ومفاده أنّ الجمعية العامة لا يحق لها التدخل في شأن داخلي يخص بلدا عضوا هو فرنسا، بحكم أنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا الأم و هو ما نص عليه الدستور الفرنسي، لأن سكان الجزائر مواطنون فرنسيون و أن المقاطعات الجزائرية ممثّلة في كل من المجلس الوطني و مجلس الجمهورية على قدم المساواة مع بقية مقاطعات فرنسا الأم، وانطلاقا من ذلك فإنّه يُمنع على الأمم المتحدة و حسب ميثاق سان فرانسيسكو التدخل في هذه القضية طبقا لما ورد في مادته الثانية(2).

-البرهان التاريخي أو الحق في الاحتلال: وينطلق من مبدأ أنّ الجزائر قد احتلتها فرنسا و هي منطقة نفوذ فرنسية - أمر واقع- و حالها حال مقاطعات فرنسية أخرى مثل الفلاندر Flanders أو بورغوندي Burgandy ،و بالتالي فإنّه لا يسع الأمم المتحدة أن تدرس جميع القضايا المترتّبة عن الحروب و النزاعات الحدودية لأن ذلك سينجرّ عنه المساس بأمن كثير من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ذلك فإنّ إلحاق الجزائر بفرنسا و الذي اعترفت به الدولة العثمانية و جميع القوى الكبرى آنذاك قد سبق إلحاق فرنسا لمقاطعتي سافوي

تايلندا، اليمن(مُرتّبة حسب الحروف الأبجدية اللاتينية)،أنظر: محمد علوان: المصدر السابق ،ص:38.

[678] نفس المصدر، ص 38.

[679] أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص345.

[680] محمد علوان: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957-1958)،المصدر السابق،ص99.

Savoy و نيس Nice ، و انطلاقا من ذلك رأى مندوب المملكة المتحدة الذي نطق بلسان كثير من حلفاء فرنسا أنّ "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا..و بأنّ الوضعية في الجزائر هي قضية تخصّ القانون الفرنسي، و من ثم فإنّ الجمعية العامة غير مؤهّلة".

– **الاعتراض على مبدأ حق الجزائر في تقرير المصير:** واستند إليه بعض المندوبين الذي عارضوا تدخل الأمم المتحدة في القضية الجزائرية بدعوى المطالبة بتمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير، ذلك أنّه لا يمكن التدخل في الشأن الداخلي الفرنسي بدعوى أنّ سكانها غير متجانسين أو لأنّ البعض منهم يطالب بالاستقلال.[681]

– **ثانيا: براهين المؤيدين لتدخل الجمعية العامة:**

واستندت بدورها مجموعة الدول الأفروآسيوية إلى مجموعة من البراهين التي رأتها مبرّرة لأهلية الأمم المتحدة لدراسة القضية الجزائرية وذلك بإدراجها في جدول أعمال جمعيتها العامة من أجل مناقشتها، وتتمثّل أهمها في الآتي:

– **الحجة القانونية:** ومفادها أنّ الجمعية العامة لها الأهلية اللازمة للتعامل مع القضية الجزائرية، انطلاقا من تطبيق المادة(2) الفقرة(7)، فتسجيل القضية في جدول أعمال المؤسسة الأممية قد يؤدي إلى صدور توصية في صالح الطرفين بالدعوة إلى التسوية السلمية للنزاع، وهو ليس من قبيل التدخل في الشأن الداخلي لدولة ما ولا يتضمّن عقوبات بحقّها، كما رأت الدول الأفروآسيوية بأنّ الجمعية العامة مؤهّلة للتعامل مع القضية الجزائرية وذلك طبقا للمادة 10 من ميثاق الهيئة الأممية.

– **تهديد السلم و الأمن الدوليين:** و يعد هذا البرهان من أقوى البراهين التي اعتمدتها الدول الأفروآسيوية لتأكيد أهلية الجمعية العامة، فهذه الأخيرة مخوّلة لمناقشة أية قضية تتعلّق بالحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، ذلك أنّ السلطات الفرنسية واجهت انتفاضة خطيرة كانت بداية لثورة مسلّحة أجبرت الحكومة الفرنسية على إرسال قوات عسكرية بأجهزتها و عتادها العسكري إلى الجزائر ، هذه القوات كانت ضمن تعداد حلف الشمال الأطلسي ،و بالتالي هذا مؤشر على انخراط أعضاء الحلف في الدفاع عن فرنسا و هو ما أقلق البلدان الأفروآسيوية، لأنّ مثل هذا الأمر كفيل بتهديد السلم و الأمن في منطقة شمال إفريقية بأكملها و التي تعاني من تنكر لحقوق شعوبها في تقرير المصير.[682]

–**الجزائر ليست جزءا من فرنسا الأم:** لجأت الدول المؤيدة لأهلية الجمعية العامة إلى تفنيد الأطروحات الفرنسية بخصوص أنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا الأم، ذلك أنّ الجزائريين لم يقرّروا بحرية إلحاقهم بفرنسا وبأنّ سكانها لا يتمتّعون بميزات وحقوق المواطنة الفرنسية الحقيقية، بالإضافة إلى اختلافهم في ثقافتهم وحضارتهم عن الشعب الفرنسي.

– **الحق في تقرير المصير:** استندن البلدان الأفروآسيوية على أساس هام في ميثاق هيئة الأمم المتحدة جسّدته

[681] محمد علوان: المصدر نفسه، ص ص:40-43.

[682] نفسه،ص ص:44،43.

المادة الأولى الفقرة الثانية والتي ورد فيها: "يعتمد تطوير العلاقات الودية بين الأمم على احترام مبدأ الحقوق المتساوية و تقرير مصير الشعوب، واتخاذ إجراءات ملائمة لتعزيز السلم العالمي"، لذا فقد طالبت هذه الدول بجعل القضية الجزائرية بأهلية الجمعية العامة للأمم.م لدراستها،لأنّ الميثاق دعا الدول الموقّعة عليه للتعهد والالتزام بحماية هذا الحق ،بل و دعت المادة الثالثة و السبعون (73)منه إلى تنسيق جهود الشعوب لتحقيق مبدأ حق تقرير المصير حيث ورد فيها: "لتطوير الحكم الذاتي، والأخذ بعين الاعتبار الطموحات السياسية للشعوب، ومساعدتهم في التنمية المتطورة لمؤسساتهم السياسية الحرة..".[683]

لجأت البعثة الفرنسية إلى الضغط و المناورة بمقاطعة جلسات المناقشة التي كانت حامية الوطيس ،وهو ما تجلّى في نتائج التصويت التي كانت في صالح تسجيل القضية الجزائرية بـ 28 صوتا مقابل 27 صوتا رافضا، وتم رفض مشروع القرار الذي تقدّمت به مجموعة من دول أمريكا اللاتينية الموالية لفرنسا ، وتخفيفا للوضع قدّم ممثل الهند كريشنا مينون عريضة للجمعية العامة في 25 نوفمبر 1955 لتأجيل مناقشة القضية من أجل التخفيف من وطأة الأزمة ومن أجل تفادي مضاعفاتها ،و فتح باب الأمل واسعا أمام إمكانية تسجيل القضية ومناقشتها في الدورة القادمة.[684]

لقد قرّرت الجمعية العامة يوم 30 سبتمبر 1955 بأغلبية الأصوات إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمــالها ومع ذلك لم يدرس الموضوع في الدورة العاشرة وأجل إلى الدورة الموالية، لكن هذا القرار لم يُنقص من قيمة النصر الدبلوماسي المحقّق في هيئة الأمم بفضل تكاثف جهود الدول العربية والأفروأسيوية، ذلك أنّ الجمعية العامة صادقت على مسألة الأهلية لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية.ع للأمم.م بينما تمّ تأجيل مناقشتها للدورة الحادية عشر.[685]

وأبرز ما يمكن تسجيله كتحول في هذه الفترة تجنّد دول عربية وأفروآسيوية لتقديم الدعم اللازم في الهيئة الأممية ولعل الموقف السعودي كان رائدا في لفت الهيئة الأممية وبخاصة مجلس الأمن الدولي إلى خطورة الوضع في الجزائر وهو ما قام به الممثل الدائم للملكة بالهيئة الأممية في جانفي 1955.[686]

ب–في الدورة الحادية عشر1956:

رغم التقدم الذي أحرزته دبلوماسية ج.ت.و في الدورة السابقة للجمعية العامة لم تيأس الدبلوماسية الفرنسية من منع تدويل القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم.م بعدما نجحت في فرملة طرحها في مجلس الأمن الدولي فلجأت إلى عدة طرق ووسائل لكسب الرأي العام العالمي، ومن ضمنها اعتماد ازدواجية الخطاب فهي مثلا من جهة تصرح للهند ومصر بأنّها تريد التفاوض ومن جهة أخرى تصرّح بأنّ الجزائر مقاطعة فرنسية، ولا أدلّ على هذه الازدواجية في الخطاب الدبلوماسي الفرنسي من اختطاف زعماء الثورة الجزائرية في حادث قرصنة جوية عدّ

---

[683] محمد علوان: نفس المصدر، ص ص:44-55.

[684] أحمد بن فليس : المرجع السابق، ص ص:345-346.

[685] محمد علوان: المصدر السابق، ص99.

[686] محمد علوان: نفسه، ص 159.

سابقة في تاريخ الملاحة الجوية العالمية، بينما كانت قد فتحت قنوات للاتصال بقادة الجبهة في الداخل والخارج.

هذا ما دفع بممثل ج.ت.و في نيويورك محمد يزيد يوم 26 أكتوبر 1956 لكشف أمر الاتصالات السرية مع بيير كومين Pierre Commin للتدليل على عدم وفاء الفرنسيين بوعودهم لحل المسألة الجزائرية بالطرق السلمية كما دلت هذا العمل على ازدواجية خطابهم، وحمّل الحكومة الفرنسية مسئولية اختطاف زعماء الثورة.[687]

كما عمدت رئاسة الوزراء الفرنسية إلى تزويد بعثتها الدائمة في الهيئة الأممية بنيويورك بتقرير دقيق؛ تضمّن انتقادات ج.ت.و والردود الفرنسية عليها بالإحصاءات والأمثلة الدقيقة والحجج والبراهين؛ التي كان هدفها تكذيب انتقادات جبهة التحرير وإضعاف موقفها أمام الرأي العام العالمي من خلال ممثليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد ركّز هذا الملف على الرد على انتقادات الجبهة فيما يتعلّق بـ: سيطرة الأقلية الفرنسية على الأغلبية الجزائرية في توزيع مناصب الشغل واستحواذهم على أخصب وأوسع المساحات الزراعية، وكذا تفنيد "مزاعم" ج.ت.و بشأن وحدة الصف الجزائري في مواجهة السياسة الاستعمارية بالتركيز على الصراع بين الجبهة والحركة الوطنية الجزائرية و خاصة المظاهر المسلحة لهذا الصراع، وتطرّق الملف كذلك إلى ما أنجزته السلطات الفرنسية في المجال الاقتصادي من منشآت قاعدية مثل الطرقات والسكك الحديدية والجسور التي تتعرّض للتهديم والتخريب من قبل وحدات جيش التحرير الوطني، وكذا ما تمّ بناؤه من مدارس ومراكز صحية اجتماعية.

وتناول التقرير مسألة هوية الثورة بالرد على ج.ت.و "التي تريد الظهور بمظهر الحركة اللائكية في حين أنّها تستهدف المؤسسات الدينية خاصّة المعابد اليهودية"، وسعى الملف كذلك لتفنيد "ادعاء" ج.ت.و بأنّها حركة ديمقراطية تحررية تُجابه عدوا واحدا هو الاستعمار، بالقول "لماذا تغتال (ج.ت.و) المدرّسين، وعمّال البريد، وحرّاس الغابات، وعمّال السكك الحديدية، ومسيّري المزارع، وصغار المزارعين..." ،و تمّ التركيز على تصريحات قادة جبهة التحرير التي توحي بالتصلب وعدم التسامح ورفض التنازل وإلغاء الآخر-الحركة الوطنية الجزائرية وبقية الأحزاب-و دعّمت أطروحاتها بالصور عن بعض ما أسمته "صور لبعض القتلى المصاليين.."، و جلي من خلال استعراض هذه المسائل المغزى الدعائي لهذا التقرير الذي وُزّع على أجهزة هيئة الأمم المتحدة وعلى وفود الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[688]

و عزّزت الحكومة الفرنسية تواجدها الدبلوماسي بنيويورك بدعوة جاك سوستال النائب في البرلمان الفرنسي و الحاكم العام السابق للجزائر والسياسي المحنّك؛ لتدعيم الوفد الفرنسي بالأمم المتحدة، والذي كتب في جانفي 1957-أي قبيل بدء المناقشات في الجمعية العامة حول القضية الجزائرية-مقالا بعنوان "لماذا أنا في الأمم المتحدة" جاء فيه: "أنّ المسألة الجزائرية شأن فرنسي وهو ما يقرّه ميثاق منظمة الشمال الأطلسي الذي نص على ضم عمالات الجزائر الفرنسية"، وأضاف "إنّ اعتراف الأمم المتحدة بأي أهلية لها لمناقشة المسألة الجزائرية هو

---

687 Rédha Malek : L'Algérie à Évian, Op.cit, p : 29.

688 CAD : MAEF, SEAA, b : 7, dos : FLN, doc : "Extrait du Rapport présenté à l'ONU en 1956, p p : 1-5.

خرق لميثاق الأمم المتحدة ذاتها؛ و هو ما ستنجر عنه مضاعفات خطيرة بانتشار الإرهاب والاضطرابات في كل أنحاء العالم" وحصر سوستال أهلية الأمم المتحدة في إدانة الجمهورية العربية المتحدة ومن تواطأ معها من دول الجامعة العربية في العدوان.[689]

وعزّزت ج.ت.و من جانبها تواجدها الدبلوماسي بنيويورك نظرا لأهمية الحدث المتمثّل في مناقشة القضية الجزائرية من طرف الجمعية العامّة؛ فإضافة إلى محمد يزيد مسؤول مكتب ج.ت.و ونائبه عبد القادر شندرلي؛ أوفد الوفد الخارجي كلا من فرحات عبّاس وأحمد فرنسيس؛ وهو تدعيم نوعي لمتابعة أشغال الجمعية العامّة خلال الفترة الممتدة من منتصف جانفي إلى منتصف فيفري 1957، وما سهّل مهمّة وفد جبهة التحرير الوطني هناك بنيويورك في كواليس الجمعية العامة هو نجاح الإضراب التاريخي –إضراب الثمانية أيام–الذي استمر من 1957/01/28 إلى 1957/02/04 ،حيث أكّد التفاف الشعب الجزائري حول مطالب ج.ت.و[690]، فقد أدركت ج.ت.و أنّ العمل العسكري في المدن سيركّز انتباها أكبر عليها ويُجبر الأمم المتحدة وحلفاء فرنسا على الاعتراف بها قوة رئيسة على فرنسا أن تتفاوض معها، وهكذا حدثت "معركة الجزائر".[691]

يضاف إلى ذلك التأييد الدولي من البلدان العربية والأفروآسيوية التي طلبت من هيئة الأمم المتحدة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر من 9 ماي إلى 19 جوان 1956 وتم ذلك في 16 ديسمبر 1956 بالإجماع[692]،وجرت المناقشات في الفترة الممتدة ما بين 4 و 13 فيفري 1957 في 17 اجتماعا، وتقدّمت 18 دولة إفريقية وآسيوية بمشروع قرار "وثيقةA/C.I/L165" في 5 فيفري 1957 تضمّن طلبا من فرنسا للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والتفاوض من أجل تسوية سلمية مع الوطنيين الجزائريين، كما طلبت من الأمين العام للأمم المتحدة أن يساعد في إجراء المفاوضات.[693]

وعند التصويت على مشروع القرار لم تحصل الموافقة على إقرار الفقرتين الهامتين المشار إليهما أعلاه، وبعد أخذ ورد تم التوصل إلى قرار وسط رضيت به الأغلبية؛ والذي أكّد على "حل سلمي وديمقراطي وعادل" وهو القرار الذي حصل على الإجماع بـ77 صوتا مقابل صفر، بينما غاب الوفد الفرنسي في الاقتراع للاحتفاظ بموقفه فيما يتعلّق بالأهلية ورحّبت جميع الوفود بالقرار لكونه معتدل و يمثل عملا متزنا.[694]

---

689 SHAT: b1H1124, dos1, doc "Pour quoi je suis à l'ONU?"Jaques Soustelle, In "Vérité sur L'Algérie", Organe officielle de l'Union pour le salut et le Renouveau de L'Algérie Française(USRAF), n°janvier 1957, p3.

690 Abdellah Righi : Ahmed Francis (1910-1968) Le docteur en politique, Edition ANEP, Rouiba, 2007
pp : 101-102.

691 وليم.ب.كواندت: الثورة والقيادة السياسية – الجزائر1954- 1968–إصدار مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق، سوريا،1981، ص138.

692 Benjamin Stora, ZaKya Daoud : Op.cit., p273.

693 محمد علوان: المصدر السابق، ص 101.

694 محمد علوان: نفس المصدر، ص ص: 101، 102.

والحقيقة أنّ هذه اللائحة توجت معركة دبلوماسية حقيقية في كواليس الجمعية العامة بين مؤيدي القضية الجزائرية من الدول العربية والمجموعة الأفروأسيوية وبين المعارضين لتسجيل ومناقشة القضية،وتتشكّل غالبيتهم من الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا وأمريكا اللاتينية حلفاء فرنسا الرئيسيون، وظلت فرنسا تتحجّج بذريعة عدم أهلية الجمعية العامة لمناقشة القضية الجزائرية باعتبارها شأنا داخليا لفرنسا، وتحتج على هذا التدخل في شؤونها الداخلية، وعرض ممثلها لدى الجمعية العامة السياسة الفرنسية في الجزائر وما تقوم به فرنسا من إصلاحات لتحسين أوضاع مواطنيها هناك.[695]

وفي يوم 1957/02/15 صادقت الجمعية العامّة للأمم المتحدة على لائحة أوصت بحل سلمي ديمقراطي و عادل وذلك بالوسائل المتناسبة مع ما ينصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة، و قد أرجع البعض هذا القرار إلى النشاط الحثيث الذي قام به كل من عبّاس و أحمد فرنسيس[696]، لكن حتى وإن كنا لا ننكر مجهود هاذين الدبلوماسيين البارزين إلا أن هذا الانجاز كان محصّلة لعوامل عدّة ولتكاثف جهود أعضاء مكتب نيويورك والدعم الدبلوماسي العربي والأفروآسيوبي بالخصوص.

وقد رحّبت جبهة التحرير الوطني بهذه اللائحة ودعت لعقد مؤتمر رباعي يضم كلا من الجزائر، تونس، المغرب وفرنسا، وبرز دور دولتي الجوار تونس والمغرب الأقصى في دعم القضية الجزائرية من خلال أشغال هذه الدورة، وهو ما عُد أكثر فاعلية باعتبار أنّهما دولتا الجوار وبالتالي فالأمر يوحي بأن الحرب ليست بين الجزائر وفرنسا بل بين فرنسا من جهة وأقطار الشمال الإفريقي من جهة أخرى، وصارت المشكلة بين طرفين عضوين في الأمم المتحدة[697]،ورغم ذلك فقد ظلت الحكومة الفرنسية تشكك في أهلية الأمم المتحدة و رفض التدخل في شؤونها الداخلية.[698]

ج–في الدورة الثانية عشر1957:

جاءت هذه الدورة في الوقت الذي فشلت فيه المناورات الفرنسية على الصعيد الدولي، ومحاولة مواصلة القوات الفرنسية فرض قبضتها على الثورة في الداخل، بينما كان أعضاء الوفد الخارجي الجزائري مع 22 دولة أفروآسيوية يُقدّمون عرضا للأمم المتحدة لتُناقش القضية الجزائرية مرة ثانية؛ وتدعو للاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري ودعوة الحكومة الفرنسية للقبول بمباشرة المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني[699]، كما حرصت هذه الدول على الإشارة إلى "أنّ الأمم المتحدة لم تتلق أي مؤشر لتطور باتجاه ما تضمنته لائحة دورة

---

[695] C.A.N : G.P.R.A, M.A.E, B : 05, Dos : 08, Op.cit., p2.

[696] Abdellah Righi : Op.cit., p102.

[2] المجاهد: **"في الأمم المتحدة"**، العدد 11 (1957/11/01)، ج2، ص2.

[3] هي 17 دولة: أفغانستان، سيلان، مصر، إندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، نيبال، باكستان، المملكة العربية السعودية، السودان، تونس، سوريا، اليمن. عد إلى: محمد علوان: **"الجزائر أمام الأمم المتحدة"**، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، العدد السادس، الجزائر، 2000، ص111.

[698] C.A.N : G.P.R.A, M.A.E, B: 05, Dos: 08, Op.cit., p3.

[699] محمد علوان: المصدر السابق، ص 111، وكذلك: C.A.N : G.P.R.A, M.A.E, B:05, Dos: 08, Op.cit., p3.

1956".[700]

تأتي أهمية الدورة من كونها جاءت في أعقاب الدورة الحادية عشر التي حقّقت فيها ج.ت.و نصرا دبلوماسيا حقيقيا بتسجيل القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الجمعية العامة ثم مناقشتها، و إصدار توصية تدعو "للحل السلمي الديمقراطي و العادل"، و بالتالي فإنّ ج.ت.و راهنت في هذه الدورة بالإضافة إلى تسجيل القضية مجدّدا راهنت للحصول على إنجاز إضافي يسجّل نقلة نوعية في تدويل القضية في الهيئة الأممية؛ وذلك بالحصول على قرار من الجمعية العامة يكون بمثابة ضغط على الحكومة الفرنسية مثل الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

لذا فقد قدّمت 17 دولة أفروآسيوية يوم 15 ديسمبر 1957 مشروع قرار تضمّن ثلاث نقاط هامة:

1–الإشارة إلى قرار الدورة الحادية عشر للجمعية العامة.

2–الاعتراف بالشروط الملزمة بقابلية تطبيق حق تقرير المصير على الشعب الجزائري.

3–الدعوة إلى المفاوضات.

لم يلق هذا المشروع المقترح إجماعا فقدّمت دولتان غربيتان(إيرلندا و النرويج) تعديلين لمشروع قرار 17 دولة من أجل تغيير ما يتعلّق بالإشارة الواضحة والصريحة لمبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وما يتعلّق كذلك بالإشارة إلى المفاوضات واستبدال ذلك بعبارات غامضة غير ملزمة للطرف الفرنسي بدعوى الحصول على الموافقة العامة داخل اللجنة الأولى المكلفة بدراسة مشاريع القرارات وتقديمها إلى المصادقة أو التصويت، و رغم اعتراضات الدول 17 إلا أنّ التعديلات تم تثبيتها ودفع مشروع القرار للتصويت فلم يحصل على الأغلبية حيث صوت 37 لصالحه و صوت 37 آخرون ضده بينما امتنع 6 أعضاء، لذلك اقترحت 9 دول مشروعا بديلا شبيه بقرار الدورة الحادية عشر والذي أعلن عن الأمل في حل سلمي وديمقراطي وعادل، لكن الدول الأفروآسيوية قررت عدم التصويت عليه مما أدى إلى وأد المشروع.[701]

وبعد مشاورات بين الوفود أحيل مشروع قرار جديد من طرف 15 دولة إلى الجمعية العامة والذي كان باهتا ولم يأت بالجديد الايجابي بالنسبة للقضية الجزائرية، حيث اكتفى هذا المشروع بالإشارة إلى ملاحظة الجمعية العامة للمساعي الحميدة لرئيسي حكومتي المغرب وتونس، وعبّرت فيه الجمعية.ع كذلك عن رغبتها في إيجاد حل من خلال محادثات تمهيدية.[702]

أيقنت الحكومة الفرنسية أنّ أيّ تأخر سيعود عليها بالضرر ولجأت لتبرير أفعالها بتقديم ملف ملّوزة والقانون الإطار[703]، أما ملف ملّوزة فقد أصرّت جبهة التحرير الوطني على إرسال وفد من هيئة الأمم المتحدة للتحقيق في

---

[700] CAN : Idem, p3.

[701] محمد علوان: المصدر السابق، ص ص:103-104.

[702] محمد علوان: نفس المصدر، ص ص:103-105.

[703] القانون الإطار صادق عليه المجلس الوطني الفرنسي بأغلبية 269 صوتا مقابل 200، عد إلى جريدة المجاهد:" **نصف الشهر السياسي**"، العدد 13 (1958/12/01)، ج1، ص11؛ و:

Yves COURRIERE : La Guerre d'Algérie- L'heure des colonels- Edition Rahma, Alger, p141.

شأنه، فرفضت الحكومة الفرنسية القبول بلجنة تحقيق دولية لأنّ ذلك برأيها يُعدّ تعديا على "سيادتها في الجزائر".[704]

يمكن استنباط الدور الهام الذي لعبه المغرب وتونس في هذه الدورة كذلك من خلال مضمون لائحة الجمعية العامة بشأن القضية الجزائرية حيث ورد فيها: "أنّ الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر تُذكّر بقرارها السابق في 05 فيفري 1957 وتعبّر من جديد عن الحالة في الجزائر وتأخذ بعين الاعتبار المساعي الحميدة المقدّمة من طرف المغرب ورئيس جمهورية تونس، كما تُعبّر عن أملها في أن تجرى محادثات بروح من التعاون الفعلي وأن تتّخذ الوسائل الكفيلة بالوصول إلى حل يتّفق مع أهداف الأمم المتحدة".

وإذا كانت "المجاهد" قد اعتبرت بأنّ مضمون اللائحة يصُبّ في صالح ج.ت.و بحكم أنّها تضمّنت قرارا للأمم المتحدة بالتفاوض، واعترف ضمنيا بحق الجزائريين في الحرية والسيادة الوطنية، إلا أن العارفين بخبايا الأمم المتحدة قيّموا ذلك بالموقف السلبي والغامض والذي لم يدفع الحل إلى المدى المرجو، وبالنسبة لفرنسا فإنّها استمرّت كعادتها في سياستها الاستعمارية ووعودها الغامضة والمبهمة وحلولها التعسفية، إلا أنّه وبالمقابل نجد أن المراقبين الدوليين اعتبروا موقف فرنسا من مناقشة القضية الجزائرية أمام الهيئة الدولية هو بداية اعترافها بالشخصية الجزائرية المستقلّة.[705]

خاتمة:

بعد هذه الدراسة التي تناولنا من خلالها تطور القضية الجزائرية في الأمم المتحدة يمكننا أن نخلص إلى تأكيد جملة من الحقائق التي أكدتها وثائق جزائرية وأخرى فرنسية وغيرها وهي:

- **أن دبلوماسية جبهة التحرير الوطني راهنت على تدويل المسألة الجزائرية في الأمم المتحدة من بوابة جمعيتها العامة بالنظر إلى تركيبتها المشكلة بنسبة معتبرة من الدول الأفروآسيوية حديثة الاستقلال والتي عانت من المشكلة الاستعمارية، ولم تراهن الجبهة على مجلس الأمن الذي تتموقع فيه فرنسا بقوة باعتبارها عضوا دائما ومدعومة من حليفين قويين في ذات المجلس: الولايات المتحدة وبريطانيا.**
- **أن تسجيل القضية الجزائرية في جدول أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة تم سنة 1956 بعد معركة إجرائية وقانونية ودبلوماسية حامية الوطيس بين الطرف الجزائري –جبهة التحرير الوطني– مدعوما بالدول الأفروآسيوية والطرف الفرنسي مدعوما بالدول الغربية.**

---

704 جريدة المجاهد:" **نصف الشهر السياسي**"، العدد 13 (1958/12/01)، ج1، ص2.

705 للتعرف على تطور القضية الجزائرية في بقية دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ينظر الفصل الرابع من أطروحتنا للدكتوراه المنشورة والموسومة "تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960، دار الإرشاد للنشر،الجزائر،2013، وينظر كذلك جريدة المجاهد: "**القضية الجزائرية في الأمم المتحدة**"، العدد32 (17 نوفمبر 1958)، ج1، ص9.

- **أن الطرف الفرنسي في الأمم المتحدة مارس الضغوطات ولجأ إلى المناورات محاولة منه منع تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، متحججا بالأساس على أن المسألة تتعلق بالشأن الفرنسي الداخلي ومستندا على ميثاق هيئة الأمم المتحدة ذاته.**
- **أن دعم وإصرار الكتلة الأفروآسيوية المشكلة أساسا من دول عربية وإسلامية ساهم في تسجيل ومناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة.**
- **أن تطور طرح القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة الممتدة من 1955 إلى 1957 كان بطيئا رغم النصر الدبلوماسي المحقق في يوم 1957/02/15 حيث صادقت الجمعية العامّة للأمم المتحدة على لائحة أوصت بحل سلمي ديمقراطي وعادل، وذلك بالوسائل المتناسبة مع ما ينصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة.**